هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

# وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

## تقرير مراجعة البرامج في الكلية

**برنامج دكتور في الطب**

**كلية الطب**

**جامعة أما العالمية – البحرين**

**مملكة البحرين**

**تاريخ المراجعة: 18–20 يونيو 2012**

# جدول المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية.....2
2. المؤشر (1): برنامج التعلّم .....7
3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج .....12
4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين.....18
5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة .....22
6. الاستنتاج .....26

*© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2012*

# 1. عملية مراجعة البرامج في الكلية

## 1.1 إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل الحاجة إلى تلبية نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية حيث إن من المؤمل ان تؤدي نتائجهم الى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

*يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.*

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

*يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.*

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

*الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.*

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

*تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.*

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الاول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

**جدول رقم 1: معايير الحُكم**

| المعايير | الحُكم |
|---|---|
| جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة | جدير بالثقة |
| استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1) | هناك قدْر محدود من الثقة |
| استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات | غير جدير بالثقة |
| في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ | |

## 2.1 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في كلية الطب جامعة أما العالمية- البحرين

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية في كلية الطب من قبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية بتاريخ 18-20 يونيو 2012 لغرض مراجعة برنامج دكتور في الطب الذي تطرحه الكلية.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج دكتور في الطب استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة أما العالمية- البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة أما العالمية- البحرين في 4 مارس 2012 بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الطب إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال 18-20 يونيو 2012. واستعداداً لهذه العملية، قامت جامعة أما العالمية- البحرين بعملية تقييم ذاتي لبرنامج دكتور في الطب؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 26 أبريل 2012.

شكَّلت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي لبرنامج دكتور في الطب، وفي التعليم العالي ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من ثلاث مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة و تم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

هذا، ومن المتوقع أن تستفيد جامعة أما العالمية– البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج دكتور في الطب. ووحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك بأن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة أما العالمية– البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على جامعة أما العالمية– البحرين أن تقدم لوحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

هذا، وتودُّ وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة أما العالمية– البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الوحدة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج دكتور في الطب بهذا الخصوص.

## 3.1 نبذة عامة حول كلية الطب

جامعة أما العالمية– البحرين هي عضوٌ في نظام أما للتعليم في الفلبين. وقد فتحت أبوابها للمرة الأولى في البحرين في عام 2001 لتطرح برامجها الأكاديمية في إدارة الأعمال، والهندسة، والحاسبات، والطب. أماّ كلية الطب، فقد تأسست بهدف تخريج افراد يعملون في المجال الصحي ويقدمون الخدمة والمساعدة في معالجة القضايا الصحية في مملكة البحرين وفي المنطقة. ويسترشد البرنامج برسالة الكلية المتمثلة بـ" إعداد أطباء قادرين على ممارسة الطب وإجراء الأبحاث التي تساهم في تطوير المهنة وتنمية المجتمع، ويشعرون بالالتزام نحو التعلّم مدى الحياة، ويستجيبون للحاجات الاجتماعية والاقتصادية المتنامية للبحرين والمنطقة". والبرنامج هو دراسة جامعية أولية تمتد لست سنوات تتركز السنوات الأربع الأولى منها بشكل كبير على التعليم

النظري في حين تمضي السنتان المتبقيتان منه في المناوبات السريرية داخل المستشفى. قامت الكلية بتسجيل 47 طالب والغالبية العظمى لهؤلاء من البحرينيين مع وجود نسبة عالية من الإناث بينهم. وقامت الكلية بتخريج ست طلاب في السنوات الثلاث الماضية ويُتوقع تخريج طالبين في هذا العام.

## 4.1 ملخص أحكام المراجعة

**جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج دكتور في الطب**

| المؤشر | الحُكم |
|---|---|
| 1: برنامج التعلّم | غير مستوفي |
| 2: كفاءة البرنامج | غير مستوفي |
| 3: المعايير الأكاديمية للخريجين | غير مستوفي |
| 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة | غير مستوفي |
| **الاستنتاج العام** | **غير جدير بالثقة** |

## 2. المؤشر (1): برنامج التعلّم

*يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.*

1.2 أهداف البرنامج وغاياته بشكل عام لها صلة برسالة ورؤية جامعة أما العالمية– البحرين وكلية الطب. وقد كان ذلك التوافق والتدفق المناسب لمحتوى المنهج الدراسي للبرنامج أمران واضحان في الوثائق التي قُدّمت للجنة المراجعة. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة عدم التطابق بين النصوص المنشورة والمعبرة عن أهداف الكلية ورسالتها (كما هو تبدو عليه مثلاً في مراجعة برنامج دكتور في الطب في شهر يونيو 2012، ودليل الطالب 2011–2012، والكتيّب الإرشادي 2011–2012).

2.2 هناك التباس فيما يتعلق بالإطار الأكاديمي الأساسي للبرنامج، لاسيما في طرح برنامجيْ البكالوريوس في علم الطب ودكتور في الطب. وقد نجَم هذا الالتباس من المعلومات المختلطة والمتضاربة التي تضمنتها الوثائق المقدمّة من قبل الكلية والأقوال التي أدلت بها إدارة الكلية، وأعضاء هيئة ألتدريس والطلبة، والخريجون. ويشير كلٌ من تقرير التقييم الذاتي ودليل الطالب الصادر عن كلية الطب بوضوح إلى أن الطلبة يُمنحون شهادة بكالوريوس في علم الطب بعد إكمال السنة الرابعة من البرنامج بنجاح، وشهادة دكتور في الطب بعد إكمال السنة السادسة من البرنامج بنجاح. ولكن الاداريين وأعضاء هيئة التدريس بينوا اثناء المقابلات ان هذه هي خطة الكيلة المستقبلية واكدوا على ان الكلية تمنح شهادة دكتور في الطب وليست مرخصة لمنح شهادة البكالوريوس في علم الطب. وكدليل على ذلك، قدّمت الكلية رسالة صادرة من وزارة التربية والتعليم تبين أن برنامج دكتور في الطب ذو السنوات الست قد تمت الموافقة عليه في شهر اغسطس 2006. وقد طلبت لجنة المراجعة أدلةً على الإطار الأكاديمي لدفعات الطلبة المقبولين للسنوات 2003–2005؛ ولم تقدم جامعة أما العالمية– البحرين تلك الأدلة. ولكن المقابلات التي أجريت مع الطلبة والخريجون اشارت الى ان بعض الطلبة المقبولين في السنوات الدراسية 2003–2005 تم منحهم الدرجتين الاكاديميتين. وكما اشارات المقابلات بأن الطلبة المسجلين حليا وُعِدوا بمنحهم شهادة البكالوريوس في علم الطب بعد اكمالهم اربع سنوات دراسية بنجاح. إن حالة عدم الوضوح والصراحة هذه لها تبعات مهنية وأخلاقية جديّة فيما يخص

العلاقة بين الكلية والطلبة، والمجتمع، والجهات المهنية، والجهات الحكومية التي تخدمها. وفي الحقيقة، فإن من الجدير بالذكر القول بأنه، وخلال العام الدراسي 2005–2006 ، قام تسعة طلب من أصل 11 كانوا يدرسون في الكلية (أي 82% من عدد طلب الصف) بالانتقال إلى خارج كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين؛ وقد أشار الخريجون إلى أن هذا الخروج الجماعي كان بسبب مخاوف الطلبة وعدم تأكدهم فيما يتعلق بالشهادات التي ستُمنح لهم. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين بإعداد نص صريح حول إطارها الأكاديمي والدرجات العلمية التي تمنحها، وعلى نحو يتيح لجميع الجهات ذات العلاقة فهما واضحاً لبرنامج دكتور في الطب والمؤهل الطبي المرتبط بهذا البرنامج.

3.2 كان التقدم في المنهج الدراسي للبرنامج، من الدراسة ماقبل المرحلة الطبية إلى المرحلة ما قبل السريرية، ومن ثم إلى الدراسة السريرية في نهاية المطاف، كان مرسوما بوضوح في الوثائق المقدمة للجنة المراجعة. ولكن عند الانتقال من الوثائق الخاصة بالسياسات إلى تحليل التنفيذ الفعلي للبرنامج الأكاديمي، وجدت لجنة المراجعة أن تدريس المنهج الدراسي كان متفاوتاً، ومجتزءاً، وفي بعض الحالات كان موضوعاً بشكل اعتباطي. وعلى العموم، فإن الأدوار الأكاديمية، والمسؤوليات، ومشاركة اعضاء هيئة التدريس في جامعة أما العالمية– البحرين، والمنسقين السريرين المُتعاقَد معهم ومعلمات ومعلمي التمريض كلها كانت جوانب متفاوتة وغير مُنسقة. وقد وجدت لجنة المراجعة العديد من حالات عدم التواصل والانقطاع بين أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بتدريس الطلبة في المستويات من 1–3 في جامعة أما العالمية– البحرين وبين الأطباء السريرين المُتعاقَد معهم لغرض تدريس طلبة المستويات من 2–4 في مستشفى الإرسالية الأمريكية ومجمع السلمانية الطبي. وتبين ان خط الاتصال الوحيد ما بين هذه المجموعات هو عميد الكلية. إن أعضاء هيئة التدريس في جامعة أما العالمية– البحرين (بما فيهم حملة شهادة دكتور في الطب) لايتواصلون بشكل مباشر مع الأطباء السريرين الذين يقومون بتدريس الطلبة في المستشفيات؛ ولايشاركون في حلقات تدريس الطلبة في هذه المستشفيات (ولذلك فإن لديهم فهمٌ محدود عن مايجري تدريسه في هذه المستشفيات): وهم لايحضرون نشاطات وفعاليات التعليم الطبي المستمر في هذه المستشفيات؛ كما وإنهم غير مسجلين لغرض ممارسة مهنة الطب في البحرين؛ وهم غير منخرطين في مجال الطب السريري في البحرين. وفي الوقت ذاته، فإن الأطباء السريرين المتعاقَد مهم لتدريس طلبة جامعة أما

العالمية– البحرين لايتواصلون بدورهم بصورة مباشرة مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ممن هم على صلة بعملية تدريس/تعلّم الطلبة؛ وهم ليسوا على دراية بالكُتيِّب السريري الخاص بالكلية والذي يوضح أهداف عملية التعلّم والكفايات المتعلقة بالمقررات الدراسية السريرية؛ كما ولايحضرون للمشاركة في فعاليات التنمية التعليمية أو فعاليات تطوير أعضاء هيئة التدريس التي تنظمها الجامعة؛ وليس لدى هؤلاء سوى فهمٌ مشوش عن البرنامج الأكاديمي ومحتوى المقررات الدراسية في كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين. إن هذا الانفصام بين السنوات الدراسية الأربع التي يقضيها الطلبة في مرحلتيْ ماقبل الدراسة الطبية وماقبل الدراسة السريرية في الحرم الجامعي لجامعة أما العالمية– البحرين وبين السنتين التي يقضيها الطلبة في الدراسة السريرية في المستشفيات المتعاقّد معها، مصحوباً بغياب تامٍ تقريباً للتواصل بين الموظفين المعنيين، إنه يسلط الضوء على غياب عام للتجانس الأكاديمي في برنامج دكتور في الطب. وتوصي لجنة المراجعة بأن تضمن كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين وجود تجانس أكاديمي في برنامج دكتور في الطب الخاص بها؛ وأن تضمن التوافق بين المكونات المشتتة حالياً بين جامعة أما العالمية– البحرين وبين المواقع السريرية المتعاقدة معها، وأن تعالج حالات الانقطاع وعدم التواصل بين اعضاء هيئة التدريس والأطباء والمدرسين السريرين المتعاقدة معهم.

4.2 أظهرت الوثائق المقدمة والمقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع المدراء وأعضاء هيئة التدريس إلى أن الكلية قد حاولت تطوير مفردات دراسية خاصة بها تستفيد بتجارب المؤسسات التعليمية الطبية المحلية الأخرى، وتتوافق مع المعايير والقواعد الخاصة بالتعليم الطبي في المنطقة، وتلبي متطلبات البيئة التنظيمية الخاصة بالمنطقة وبوزارة الصحة البحرينية.

5.2 وعلى مستوى السياسات، فإن مخرجات التعلّم المطلوبة على مستوى البرنامج وعلاقتها مع أهداف البرنامج وغاياته فهي مناسبة ومبينة بشكل واضح في الوثائق المقدمة. ولكن، هناك انقطاع وانفصال واضح فيما يتعلق بتدريس البرنامج على مستوى الموظفين الأكاديميين في جامعة أما العالمية– البحرين وأقرانهم الأطباء السريريين في المستشفيات التعليمية.

6.2 وعلى مستوى السياسات كذلك، فإن مخرجات التعلّم الخاصة بالمقررات الدراسية فهي مناسبة وتنسجم مع مخرجات التعلّم المطلوبة على مستوى البرنامج، وعلى النحو المبيّن في الوثائق

المقدمة. ولكن، مرة أخرى، هناك انقاطع وانفصال فيما يتعلق بتدريس محتوى المقررات على مستوى الموظفين الأكاديميين في جامعة أما العالمية– البحرين وأقرانهم الأطباء السريرين في المستشفيات التعليمية.

7.2 تتحق مخرجات التعلّم التي تعتمد على أعمال معينة من خلال مناوبة الطلبة في المواقع التدريبية السريرية. فطلبة المستويَيْن الثاني والثالث يتواجدون في مستشفى الإرسالية الأمريكية، في حين يتواجد طلبة السنة الرابعة في مجمع السلمانية الطبي. وجدت لجنة المراجعة أن المرافق السريرية والخبرة في كلٍ من مستشفى الإرسالية الأمريكية ومجمع السلمانية الطبي بالمناسبة.

8.2 كشفت المقابلات التي أُجريت مع الطلبة، والخريجين، والمدرسين السريريِن أن التصميم الحالي للمنهج االدراسي لايستفيد بشكل كامل من فرص التدريس والتعلّم المتاحة في مرافق التدريب السريري. وعلى كلية الطب أن تقيّم منهجها التعليم السريري في المستويان من 2–4 لتحقيق القدر الأقصى من التعلّم والتدريس لطبتها.

9.2 بعد المناقشة المستفيضة والمقارنة مع الوثائق المقدمة، ومع التجارب العالمية، وأدبيات التعليم الطبي، استنتجت لجنة المراجعة بأن طرق التدريس الحالية المتبعة في كلية الطب بجامعة أما االعالمية– البحرين لاتقوم على التعلّم بأسلوب حل المشكلات كما أشارت لذلك الوثائق المختلفة، بل أنها تمثل التدريس بأسلوب دراسة الحالة. وعلى الكلية أن تتحدث بشكل صحيح عن نهجها التدريسي في الوثائق المنشورة. كما وهي بحاجة لأن تضمن وجود فهم مشترك لطرق التدريس التي تتبعها وأن تضمن التنفيذ المتناسق لهذه الطرق والأساليب.

10.2 السياسات والإجرءات التي تتبعها الكلية في عملية التقييم تتناسب مع برنامج طبيّ. ويتضمن تقييم المقررات الدراسية الاختبارات القصيرة، والتمرينات، وأعمال المقرر، وامتحانات منتصف ونهاية الفصل. هذا، ويتم تقييم مخرجات التعلّم الخاصة على مستوى المقررات الدراسية منفردة، ومن ثم تحليلها، وربطها مع مخرجات التعلّم المطلوبة على مستوى البرنامج.

11.2 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين القيام بما يلي:

- إعداد نص صريح للتعبير عن الإطار الأكاديمي والدرجات العلمية المطروحة، وعلى نحو يتيح لجميع الجهات ذات العلاقة فهماً واضحاً لبرنامج دكتور في الطب والمؤهل الطبي المرتبط به.
- ضمان التجانس الأكاديمي في برنامجها الأكاديمي دكتور في الطب.
- ضمان التوافق بين المكونات الحالية للبرنامج والمجزأة بين جامعة أما العالمية– البحرين وبين المواقع السريرية المتعاقدة معها.
- معالجة عدم التواصل والانقطاع بين أعضاء هيئة التدريس والمساعدين السريريين، والمدرسين السريرين في المستشفيات التعليمية.
- تقيّيم منهجها الدراسي السريري في المستويات من 2–4 من اجل تحقيق أقصى قدر من التدريس والتعلّم لطلبتها.
- تشير بشكل صحيح في الوثائق المنشورة إلى نهجها الدراسي.
- تضمن وجود فهمٍ مشترك للنهج الدراسي التي تتبعها، والتطبيق المتناسق له.

## 12.2 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلّم**.

## 3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

*يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.*

1.3 تشير الوثائق المقدمة إلى أن كلية الطب لديها سياسة قبول واضحة، تم إصدارها بشكل أولي في شهر سبتمبر 2003، وتم بعد ذلك تعديلها في شهر سبتمبر 2011 ومن ثم في شهر يناير 2012. وسياسة القبول هذه مناسبة لبرنامج دكتور في الطب وتنسجم مع السياسات المعتمدة في برامج طبية أخرى في المنطقة. لجنة المراجعة لديها بعض القلق من تنفيذ هذه السياسة، لاسيما فيما يتعلق بمواصفات الطلبة المقبولين ومدى ملائمتهم للدراسات الطبية. وتشير الوثيقة المقدمة بهذا الصدد إلى أنه قد تم قبول 47 طالباً في البرنامج للفترة بين 2003 و2011. وهناك 40% من هؤلاء الطلبة قد تم قبولهم على أساس الوضع تحت الملاحظة (حيث كان درجاتهم النهائية في الدراسة الثانوية أقل من 90 درجة) وما يقارب 10% من هؤلاء كانت معدلاتهم في الدراسة الثانوية 75% أو أقل. إن هذا يدعو للقلق، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن 25% من الطلبة المقبولين إما يكونوا قد فشلوا في إكمال البرنامج أو أنهم انسحبوا منه وأن 25% من الطلبة المقبولين قد قرروا الانتقال إلى مؤسسات أخرى. ومن هنا فإن لجنة المراجعة توصي بأن تقوم كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين بتقييم تنفيذ سياساتها الخاصة بالقبول مع إيلاء اهتمام خاص بمسألة قبول الطلبة على أساس الوضع تحت الملاحظة، على أن يستند هذا التقييم الذاتي للنجاح النسبي لهؤلاء الطلبة والتخرج من البرنامج ومن ثم الحصول على إجازة ممارسة مهنة الطب.

2.3 لم يوفق الهيكل للتنظيمي لكلية الطب باستيفاء الشروط المتوقعة لمؤسسة من هذا النوع؛ إضافة لذلك، فإنه مثير للارتباك داخلياً. فهو، على سبيل المثال، لايتضمن سوى قسمين سريريْن (الطب الشرعي وطب العائلة والمجتمع) في حين غابت منه الأقسام السريرية التقليدية الأخرى. أضف إلى ذلك، هناك قسم واحد من هذين القسمين له رئيس قسم وأعضاء هيئة تدريس معيّنين، في حين لايوجد رئيس قسم ولا أعضاء هيئة تدريس معيّنين للقسم الآخر. وإضافة لذلك، فإنه هناك قوائم مقدمة التي تشير إلى تولي أعضاء هيئة التدريس لرئاسة الأقسام (كقسم علم الأنسجة مثلاً)، وهو الأمر الذي لاوجود له على الهيكل التنظيمي. لذا فإن لجنة المراجعة توصي بأن

تقوم كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين بمعالجة هيكلها التنظيمي لتجعله متماشيا مع الشروط المتعارف عليها في كليةٍ للطب ويعكس التوليفة الخاصة بهيأتها التدريسية وموظفيها غير التدريسيين وقنوات المسؤولية فيما بينهم.

3.3 أظهر أعضاء هيئة التدريس في كلٍ من كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين والمستشفيات التعليمية المتعاقدة معها التزما قويا وحماساً لتوجيه الطلبة وتدريسهم، وتخصيص الوقت اللازم للإشراف على الطلبة، وتوفير المصادر الضرورية، وتوفير المادة التعليمية. وقد كان هذا واضحاً أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والخريجين. ولكن على العموم، فإن توليفة أعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم العلمية لاتتلائم مع الهدف الخاصة ببرنامج دكتور في الطب. ويصح هذا القول بشكل خاص على أعضاء هيئة التدريس في المستويات 1–3 من البرنامج. وتشير الوثائق المقدمة إلى أن أعضاء هيئة التدريس يدرسّن مقررات خارج مجالات اختصاصهم وخبراتهم. وقد تأكد ذلك بشكل مباشر خلال المناقشات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس. كما وتأكد ذلك أكثر بشكل غير مباشر خلال المناقشات التي أجريت مع الطلبة، والذين عبّروا عن قلقهم حِيال خبرة بعض الأعضاء الذين تم اختيارهم لتدريس مواضيع معينة. وتشير الوثائق المقدمة إلى أن أغلب أعضاء هيئة التدريس هم بمرتبة علمية ليست متقدمة (أستاذ مساعد) وهم، مع ذلك، يتولون مناصباً إدارية كرئيس قسم و/أو مسؤولين عن إدارة بعض المرافق في المؤسسة. وقد شعرت لجنة المراجعة بالقلق نظراً لأن تعدد المهام على هذا النحو يمثل تحديات جدية أمام الإدارة الفعّالة للبرنامج وتدريسه. لذا، فإن لجنة المراجعة توصي بأن تقوم كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين بأن تجعل توليفة وأعداد أعضاء هيئة التدريس في مرحلة ماقبل الدراسة الطبية ومرحلة ما قبل الدراسة السريرية على النحو الذي يتناسب مع افضل الممارسات المتبعة في كليات الطب لكي تضمن ملائمة أعضاء هيئة التدريس والموظفين مع الهدف المنشود.

4.3 لدى كلية الطب سياسات واضحة فيما يتعلق بتوظيف، وتقييم، وترقية وتعريف أعضاء هيئة التدريس والموظفين. وقد ذكر أعضاء هيئة التدريس أن هذه السياسات قد وُضِعت موضع التطبيق. ومع ذلك، فقد اتضح أثناء المقبلات بأن بعض أعضاء التدريس لم يكونوا على دراية بالمتطلبات الخاصة بالترقية. ولذلك، فإن كلية الطب بحاجة لأن تضمن بأن جميع أعضاء

هيأتها التدريسية على دراية بالسياسات الخاصة بالترقية. وعلاوة على ذلك، فإن لدى لجنة المراجعة قلق فيما يخص استبقاء الموظفين الأكاديميين، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن 50% من أعضاء هيئة التدريس هم من الموظفين الذين تم تعيينهم مؤخراً (إذ التحقوا للعمل في 2011–2012). وتشير الوثائق المقدمة إلى أن المعدل السنوي لتبدّل أعضاء هيئة التدريس قد بلغ 13–25% في السنوات الأربع الأخيرة. ولابد لكلية الطب من أن تقوم بتحليل الأسباب الكامنة وراء التبدّل الحاصل لأعضاء هيئة التدريس وأن تضع وتنفّذ آليات لمعالجة هذه الأسباب.

5.3 لدى كلية الطب نظام مُستخدَم لإدارة المعلومات، وهو على هيئة نظام معلومات داخل الحرم الجامعي. ولكن لجنة المراجعة قد لاحظت بأن أعضاء هيئة التدريس ليس بإمكانهم الدخول على نظام إدارة المعلومات هذا للحصول على معلومات مفيدة خاصة بالطلبة لأغراض تقديم الإرشاد الأكاديمي. وهذا بدوره يحد من جدوى النظام ومن إمكانية استفادة أعضاء هيئة التدريس منه للحصول على معلومات حديثة عن الطلبة المسؤولين عن تقديم الإرشاد الأكاديمي لهم، وهذا ما يشكل عائقاً لعملية الإرشاد برمتها.

6.3 لقد قامت كلية الطب بوضع سياساتها وإجراءاتها لضمان أمن المعلومات المعالجة حاسوبياً. وهناك إجراء مُحكم وتفصيلي لتخزين البيانات الساندة واسترجاعها أُدخل الخدمة في شهر سبتمبر 2011، مع وجود إرشادات خاصة باسترجاع البيانات في حالات الكوارث ويتضمن تحديد الأدوار والمسؤوليات.

7.3 الموارد التعليمية كافية بشكل عام بما يتناسب والأعداد الصغيرة للطلبة في الفصول الدراسية والمقبولين للفترة 2003–2010 (أقل من 12 طالب لكل دفعة). ولكن هذه الموارد ليست كافية لدعم أعداد أكبر من الطلبة، كما هو الحال في الـ 23 طالباً والذين بدؤا الدراسة في العام الدراسي 2011–2012. وقد أُشير إلى هذا النقص خلال المقابلات التي أُجريت مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والمدرسين السريريين. إضافة لذلك، هناك قصور واضح في المرافق، ومنها على سبيل المثال عدم وجود متحف لعِلم الأمراض. وقد لاحظت لجنة المراجعة بأن جامعة أما العالمية– البحرين قد قامت بتوسعة كبيرة في مواردها التعليمية خلال السنة الماضية. وعلى المؤسسة أن تواصل هذا التوسع في المصادر فيما لو أرادت أن تحافظ على أو تزيد أعداد طلبتها في الفصول الدراسية كما تحقق في العام الدراسي 2011–2012.

8.3 تذكر الكلية استخدامها لسجلات المتابعة لغرض التعرف على مدى استخدام مصادر التعلّم والتدريس، إلى جانب الاستفادة من الموارد الموجودة على شبكة الإنترنت والتي تتم متابعتها رقمياً. وقد أكّد الموظفون أن هناك تقييماً مستمراً لمدى استخدام الموارد المادية والرقمية للكلية والاستفادة منها.

9.3 تبيّن الوثائق المقدمة مستوى مناسب من الدعم المقدم للطلبة فيما يتعلق بالمكتبة الطبية، والمختبرات، والموارد الرقمية، وخدمات التوجيه والإرشاد النفسي والأكاديمي. وقد تأكد ذلك خلال المناقشات التي أجريت مع الطلبة.

10.3 تستخدم جامعة أما العالمية–البحرين مجموعة صغيرة من الحيوانات لأغراض البحث الطبي. ولكن الجامعة ليست لديها سياسة خاصة بأخلاقيات استخدام هذه الحيوانات، كما وإنها لاتطبق الإرشادات الخاصة بأخلاقيات البحث العلمي، الأمر الذي يضفي شكوكاً على صحة نشاطاتها البحثية. ولابد من معالجة هذا الأمر على وجه السرعة.

11.3 تنظم كلية الطب يوماً تعريفياً للطلبة الجدد تقوم فيه بالترحيب بهؤلاء الطلبة وتعريفهم بأعضاء هيئة التدريس وببرنامج دكتور في الطب. كما ويقدم للطلبة إيجاز عن القواعد والضوابط الخاصة بالطلبة أثناء دراستهم في الجامعة، كما وتقدّم لهم نسخة من دليل الطالب. وقد أكّد الطلبة الذين التقتهم لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية للمؤسسة على أنهم يعتقدون بأن هذا التعريف مناسباً.

12.3 تشعر لجنة المراجعة بالقلق حِيال الدعم الأكاديمي المقدّم للطلبة، وذلك فيما يتعلق بمتابعة تقدّم الطلبة في البرنامج والتدخلات التي تتم في حال وجود طلبة معرضين لخطر الفشل الأكاديمي. وقد قدمت كلية الطب وثيقة تتعلق بالدعم الأكاديمي. ولكن التصريحات التي أدلى بها أعضاء هيئة التدريس (لاسيما تلك المتعلقة بالوقت الفعلي الذي يمضونه في متابعة تقدّم الطلبة) لم تكن متطابقة مع المستوى المناسب لهذا الدعم. إضافة لذلك، فقد وجدت لجنة المراجعة أن المساحات المخصصة لمكاتب أعضاء هيئة التدريس غير كافية ولا تساعد على تقديم خدمة الإرشاد/ والتوجيه الطلابي. لذا، فإن لجنة المراجعة توصي بأن تقوم كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين بمعالجة مرافقها (المادية ونظام المعلومات الخاص بها) والتي تتطلبها عملية تقديم الإرشاد والدعم والأكاديمي للطلبة المعرّضين لخطر الفشل الأكاديمي.

13.3 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- أعضاء هيئة التدريس في كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين والكوادر المتعاقدة معهم في مرافق التدريب السريري ملتزمون ومتحمسون لتوجيه وتدريس طلبة برنامج دكتور في الطب.

14.3 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تقييم تنفيذ سياساتها الخاصة بالقبول مع اهتمام خاص بمسألة قبول الطلبة على أساس الوضع تحت الملاحظة، وذلك استناداً على التقييم الذاتي للنجاح النسبي لمثل هؤلاء الطلبة في التخرج ومن ثم الحصول على إجازة ممارسة الطب في نهاية المطاف.
- معالجة هيكلها التنظيمي لتجعله متماشيا مع الشروط المتعارف عليها في كليةٍ للطب ولكي يعكس هذا الهيكل توليفة أعضاء هيئة التدريس وموظفيها غير التدريسيين وقنوات المسؤولية فيما بينهم.
- أن تجعل توليفة وأعداد أعضاء هيئة التدريس في مرحلة ماقبل الدراسة الطبية وما قبل المرحلة السريرية على نحوٍ يتلائم مع أفضل الممارسات المتبعة في كليات الطب، وذلك من أجل ضمان أن يكون أعضاء هيئة التدريس والموظفين ملائمين للهدف المنشود.
- أن تضمن بأن يكون جميع أعضاء هيئة التدريس على دراية بالسياسات الخاصة بالترقية.
- القيام بتحليل الأسباب الكامنة وراء تبدّل أعضاء هيئة التدريس ووضع وتنفيذ آليات لمعالجة هذه الأسباب.
- تحسين مواردها الطبيعية بما في ذلك إنشاء متحف لعِلم الأمراض.
- وضع وتنفيذ إرشادات خاصة بأخلاقيات البحث العلمي بما فيها الأخلاقيات الخاصة باستخدام الحيوانات.
- معالجة الجوانب الخاصة بالموارد (المرافق المادية ونظام المعلومات) والمطلوبة لغرض تقديم الدعم والإرشاد الأكاديمي للطلبة المعرضين لخطر الفشل الأكاديمي.

### 15.3 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

## 4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

*الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.*

1.4 مواصفات الخريجين، ومتطلبات الانتهاء من البرنامج، والمسارات الوظيفية لخريجي برنامج دكتور في الطب منصوصٌ عليها بوضوح ومعرّفة على هيئة مخرجات تعلّم ومخرجات أخرى. ومع ذلك، وكما ذُكِر من قبل في المؤشر رقم (1) أعلاه، فإن تقرير التقييم الذاتي للبرنامج يذكر بأن الطلبة يُمنحون كذلك درجة البكالوريوس في عّلم الطب. كما وإن مواصفات الخريجين، ومتطلبات إنهاء البرنامج، والمسارات الوظيفية للطلبة الذين ينتهون منه بالحصول على درجة البكالوريوس في عِلم الطب ليست محددة بشكل واضح. إضافة لذلك، لم تجد لجنة المراجعة أدلة على الموافقة الرسمية لوزارة التربية والتعليم على هذه الدرجة، على الرغم من أن هناك بعض الخريجين الذين حصلوا على هذه الدرجة (بالإضافة إلى درجة دكتور في الطب).

2.4 لقد ذكرت جامعة أما العالمية– البحرين في الوثائق المقدمة بأنها قد بذلت جهوداً للمقايسة المرجعية مع الإرشادات التي تطبقها بعض المؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية كذلك. وقد وجدت لجنة المراجعة أن برنامج دكتور في الطب الذي تطرحة جامعة أما– العالمية ذو تشابه سطحي مع برامج مماثلة محلية وعالمية. ومع ذلك، فإن عملية التوظيف التي تقوم بها الكلية ومصادرها المادية، وطرق التدريس والتعلّم المتّبعة، والمناوبات السريرية، والانقطاع الحالي بين أعضاء هيئة التدريس في جامعة أما العالمية– البحرين والمدرسين السريريين كلها عوامل تساهم في عدم استكمال هذه المقارنات. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين بوضع إطار شامل للمقايسة المرجعية وتقييم برنامج دكتور في الطب، وأن تكون جميع فئات موظفين الأكاديميين(كلٌ من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والمدرسين السريريين المتعاقدة معهم) مشاركة بشكلٍ كامل في جميع جوانب هذا النظام، وذلك بهدف ضمان التوافق، والتطبيق المتناسق لمعايير التقييم، والتقييم الموضوعي لمخرجات إنتاجية الطلبة.

3.4 تشعر لجنة المراجعة بقلق كبير حِيال العديد من الجوانب الخاصة بتقييم الطلبة. وهي ترى بأن التنفيذ المُنسَّق، ومراقبة، ومراجعة/ موائمة سياسات التقييم الداخلي والخارجي هي جوانب غير

ملائمة نظراً للطبيعة المتجزأة لبرنامج دكتور في الطب؛ وعدم التواصل بين أعضاء هيئة التدريس بجامعة أما العالمية– البحرين والمدرسين السريريين المتعاقدة معهم؛ وغياب فعاليات التطوير والدعم المناسبة لجميع أعضاء هيئة التدريس (مرحلة ماقبل الدراسة الطبية، ومرحلة ما قبل الدراسة السريرية، والمرحلة السريرية). وقد ذُكِر في الوثائق الخاصة بالبرنامج أن على الطلبة الحصول على معدل بمقدار 75% في الامتحان الشامل الذي يُجرى في نهاية مرحلة ماقبل الدراسة السريرية ليتسنى نقلهم إلى مرحلة الدراسة السريرية. ولكن لجنة المراجعة لم تجد أدلة على هذا الامتحان في الملفات المقدمة لها ولم يُقر أعضاء هيئة التدريس بوجوده. لذا، فإن لجنة المراجعة توصي بأن تقوم كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين بمراجعة نظامها الخاص بالتدقيق الداخلي واخارجي من خلال إطارٍ أكاديمي موّحد لقياس فاعلية المعايير الأكاديمية، وتطبيقها المُنسَّق، وموضوعيتها. كما وتوصي لجنة المراجعة بأن تضمن كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين إجراء الامتحان الشامل المُخطط له في نهاية مرحلة ماقبل الدراسة السريرية.

4.4 تشعر لجنة المراجعة بالقلق حِيال استبقاء الطلبة ومعدلات النجاح المطلوبة للتخرج. إذ يشير تقرير التقييم الذاتي إلى نسبة استبقاء بمعدل 98% من القبول حتى التخرج (ص 33). ومع ذلك، فإن الوثائق الإضافية المقدمة تشير إلى نسب استبقاء للدفعات التي تخرجت من الطلبة تتراوح بين 18–67%. وعلاوة على ذلك، فإن من بين الطلبة الستة الذين أكملوا تدريبهم الطبي بعد التخرج، هناك أربعة طلبة ممن أدوا امتحان الحصول على إجازة ممارسة مهنة الطب، وإثنان منهم قد اجتازوا ذلك الامتحان من المحاولة الأولى. وخلال المقابلات، علِمت لجنة المراجعة أن هذا المستوى من النجاح في امتحان إجازة ممارسة المهنة هو أقل من المستوى الذي أظهره خريجو كليات الطب البحرينية. إن العدد القليل من الطلبة الذين أكملوا البرنامج بنجاح والعدد الأقل من هؤلاء ممن نجحوا في امتحانات إجازة ممارسة المهنة بعد التدريب الطبي ينعكس سلباً على برنامج دكتور في الطب، وهو أمر يبعث على قلق حقيقي، وهو بحاجة للمعالجة بشكل عاجل.

5.4 يشعر الطلبة بالرضا بشكل خاص نحو الخبرة التي يحصلون عليها في مجمع السلمانية الطبي خلال السنتين الخامسة والسادسة من البرنامج، ولكن الطلبة الذين يقومون بزيارة مستشفى الإرسالية الأمريكية خلال مرحلة ماقبل الدراسة السريرية قد عبّروا عن شيء من القلق حِيال

تجربتهم في هذا المَرفق. ويرى أعضاء هيئة التدريس السريري والمسؤولين في مستشفى الإرسالية الأمريكية بأن على الطلبة أن يقضوا أسبوعين متواصلين للتواجد في هذا المكان بدلاً من يومٍ واحد من كل أسبوع، إضافة إلى تمديد عدد ساعات التواجد في اليوم الواحد لتصل إلى العصر حيث يتوافد العديد من المرضى على هذه المستشفى. وقد أبلغ مسؤولوا الكلية لجنة المراجعة أن كلية الطب قامت مؤخراً بتوقيع اتفاقية للاستفادة من مراكز الرعاية الصحية الأولية لاستقبال طلبة مرحلة ما قبل الدراسة السريرية. وقد لاحظت لجنة المراجعة غياب سجل المتابعة الشاملة لكل مناوبة لضمان تناسق عمليتيْ التدريس والتقييم. وهذا الموضوع بحاجة لإعادة نظر.

6.4 قامت كلية الطب بوضع سياسة وإجراء خاص بها فيما يتعلق باللجنة الاستشارية الصناعية للبرنامج في شهر سبتمبر 2011 والتي تم تعديلها في شهر يناير 2012 تبعها تشكيل اللجنة بوقت قصير. واستناداً إلى الأدلة التي قُدّمت إلى لجنة المراجعة، فإن هذه اللجنة اجتمعت مرة واحدة في شهر مارس 2012 لمراجعة المنهج الدراسي لبرنامج دكتور في الطب وأن هذا الاجتماع الوحيد يُعزى إلى التشكيل الحديث جداً لهذه اللجنة.

7.4 قامت الكلية بإجراء دراسة استطلاعية لقياس رضا أرباب العمل عن خريجي برنامج دكتور في الطب. ولكن من الصعب تفسير البيانات التي جمعتها الدراسة، وذلك بسبب العدد القليل للغاية من الخريجين الذين أكملوا تدريبهم بعد الدراسة (الحد الأقصى هو ست خريجين). وعلاوة على ذلك، هناك وثيقة تشير إلى أنه، ولغاية شهر مايو 2012، ليس هناك سوى اثنين من الخريجين من مجموع الخريجين الستة قد حصلوا بنجاح على إجازة ممارسة مهنة الطب من وزارة الصحة. إن هذا الأمر هو مصدر قلق حقيقي.

8.4 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على كلية الطب بجامعة أما العالمية – البحرين القيام بما يلي:

- وضع إطار شامل للمقايسة المرجعية وتقييم البرنامج يضم جميع فئات الموظفين الأكاديميين (كلٌ من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أما العالمية– البحرين والمدرسين السريريين) ليكونُ مشاركين بشكل كامل في جميع جوانب هذا النظام.

- مراجعة نظام التدقيق الداخلي والخارجي من خلال إطار أكاديمي موّحد لقياس فاعلية المعايير الأكاديمية، وتطبيقها المتناسق، وموضوعيتها.
- ضمان إجراء الامتحان الشامل المُخطط له في نهاية مرحلة ماقبل الدراسة السريرية.
- إعداد سجل متابعة شامل للمناوبات في المرحلتين ماقبل الدراسة السريرية والسريرية وجعله في متناول أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

## 9.4 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

## 5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

*تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.*

1.5 لقد وضعت جامعة أما العالمية– البحرين دليلاً مناسبا للسياسات والإجراءات ودليل شاملاً للتحسين المستمر للجودة. كما ووُجدت هذه السياسات والإجراءات في وثائق أخرى، كالكتيّب الإرشادي للكلية، ودليل الطالب، ودليل أعضاء هيئة التدريس الخاص بالموظفين الأكاديميين. ولم يقدَّم كتيّب خاص أو دليل موّجه للموظفين الأداريين كجزءٍ من الأدلة المقدمة للجنة المراجعة. وتشعر اللجنة بالقلق حول فاعلية وتناسق نشر ومن ثم تطبيق هذه السياسات والإجراءات في عموم الكلية. فقد سمِعت اللجنة خلال الاجتماعات التي عقدتها مع أعضاء هيئة التدريس من كلية الطب ومن المرافق السريرية أن البعض من هؤلاء لم تكن لهم دراية بسياسات الجامعة وإجراءاتها المطبقة داخل الكلية وفي المواقع السريرية.

2.5 يُدار البرنامج من قبل عميد مؤهل ومتفرغ كلياً لهذا العمل ويحاول بدوره أن يتواصل مع مساعد العميد، وأعضاء هيئة ألتدريس والموظفين الإداريين لضمان التنفيذ السلس والفعّال للبرنامج. ولايتضمن الهيكل التنظيمي المقدّم في تقرير التقييم الذاتي والمنشور في الكتّيب الإرشادي الخاص بالكلية الوحدات الإدارية التي تدعم الكلية. كما ولاتوجد هناك جهة حوْكمية على مستوى الكلية لضمان التخطيط السليم المستنِد إلى الخبرات المتنوعة، والتطبيق المتناسق في عموم الكلية لهذه الخطط والضوابط الجديدة، والاستفادة من الخبرات المتنوعة في عملية اتخاذ القرارات.

3.5 لقد قامت جامعة أما العالمية– البحرين بوضع نظام شامل لإدارة الجودة وقد قامت لجنة المراجعة بمراجعة الوثائق الحديثة التي تخص إدارة الجودة كدليل التحسين المستمر للجودة، وتقرير التدقيق الداخلي للجودة، وإطار مراجعة البرنامج. ولكن بعد مقابلة موظفي كلية الطب ومختلف الجهات ذات العلاقة، تكوّنت لدى اللجنة مشاعر قلق جدية حول فاعلية تنفيذ، ومراقبة، وتقييم نظام إدارة الجودة من قِبل جامعة أما العالمية– البحرين.

4.5 لدى جامعة أما العالمية بشكل عام وثيقة خاصة بسياسة وإجراءات إعداد البرامج الجديدة، ولكن لجنة المراجعة لم تتمكن من تقييم تنفيذ هذه الوثيقة نظراً لعدم وجود برامج جديدة يجري تقديمها في الوقت الراهن عدا برنامج دكتور في الطب. ومع ذلك، فإن تقرير التقييم الذاتي لايقدم شرحاً عن كيفية إعداد البرنامج الحالي ولم تُقدّم أية أدلة بهذا الخصوص أثناء الزيارة الميدانية، ولكن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم قد أوضحوا بأن البرنامج قد تم إعداده بصورة غير رسمية بالمقارنة مع برامج مماثلة مطروحة محلياً وإقليمياً.

5.5 لاحظت لجنة المراجعة بأن كلية الطب تقدم تقريراً سنوياً للتقييم الذاتي الاستطلاعي إلى دائرة ضمان الجودة والاعتماد، وان جامعة أما العالمية– البحرين قد أعدّت تقرير إنجاز حول خطط التحسين استناداً إلى تقرير التدقيق الداخلي للجودة، ومراجعة البرنامج، والمراجعة المؤسسية. وعلى الرغم من أن هاتين الوثيقتين تتضمنان تحليلاً للمُدخلات والخطوات المتخذة لغرض التحسين، فقد لاحظت لجنة المراجعة بأن بعض جوانب التحسين التي شملها تقرير التقييم الذاتي السنوي لاتزال في إطارها النظري وأن الخطوات المتعلقة بها لم تُنفذ بالشكل الصحيح بعد.

6.5 تحاول جامعة أما العالمية– البحرين وكلية الطب القيام بمراجعات دورية للبرنامج عن طريق الاستعانة بالتغذية الراجعة الداخلية والخارجية كما هو وارد في تقرير لجنة الإشراف على المنهج الدراسي، والتقرير السنوي للتدقيق الداخلي لجودة البرنامج، والوثائق الأخرى ذات الصلة. ومع ذلك، وبالرغم من أن اجتماعاً واحداً فقط قد عُقد للجنة الاستشارية الصناعية للبرنامج (أنظر الفقرة 4.6)، فقد وُجِد أن مواطن القلق الكبيرة التي تساور أعضاء هذه اللجنة قد تم وضعها للمزيد من البحث. أضف إلى ذلك، وعلى الرغم من أن الجهات الخارجية ذات العلاقة كأرباب العمل المُحتملين قد تحدّثوا عن الطلبة الذين يتعاملون معهم خلال فترة التدريب، هناك القليل من الأدلة على أنهم منخرطين بشكل مستمر في أية عملية استشارية من قِبل فريق البرنامج. وبنفس الطريقة، فإن التغذية الراجعة من قبل الخريجين حول تقديم البرنامج لم تكن قد أُخِذت بنظر الاعتبار في عملية مراجعة البرنامج. ولجنة المراجعة تشجع كلية الطب على أن تأخذ بجدية مواطن القلق التي عبّر عنها أعضاء اللجنة الاستشارية الصناعية للبرنامج والتغذية الراجعة المتلقاة من الخريجين حول تقديم البرنامج. إضافة لذلك، فإن اللجنة تشجع كلية الطب على البحث عن آليات إضافية لتحصيل التغذية الراجعة الخارجية حول البرنامج.

7.5 تنفِّذ جامعة أما العالمية– البحرين دراسات استطلاعية مقننة للطلبة والخريجين وتنظم مجموعات عمل متخصصة واجتماعات لأرباب العمل المحتملين واللجنة الاستشارية الصناعية للبرنامج. ولكن ليست هناك آليات مقننة مطبقة لنقل وجمع التغذية الراجعة من المدرسين السريريين وأعضاء هيئة التدريس غير المتفرغين. إضافة لذلك، ليس من الواضح كيفية نقل وإيصال النتائج والتحسينات التي تحصل إلى الجهات المختلفة ذات العلاقة.

8.5 أعدّت كلية الطب خطة لتنمية أعضاء هيئة التدريس مركزة فيها على أربعة جوانب رئيسية للتطوير. وهذه هي: التدريس، البحث العلمي، مشاركة المجتمع، وضمان الجودة وتطويرها. كما ويسجّل تقرير الإنجاز الخاص بتنمية أعضاء هيئة التدريس الإنجازات التي حققتها االخطة في هذه الجوانب الأربعة الرئيسية المذكورة. ومع ذلك، فإن الوثائق المقدمة لاتوضح كيف تم تحديد الأهداف وكيف سيتم تقييم الآثار المترتبة على إنجاز كل هدف من هذه الأهداف. إضافة لذلك فقد كان واضحاً خلال المقابلات أن بعض أعضاء هيئة التدريس لم يستفيدوا بشكل تام من نشاطات تنمية أعضاء هيئة التدريس. ولجنة المراجعة تشجع كلية الطب على إعادة النظر في برنامجها الخاص بتنمية أعضاء هيئة التدريس ووضع طرق لتحديد الحاجات الفردية للتنمية وتقييم الآثار المترتبة على هذه النشاطات بالنسبة لجميع أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالتدريس، والبحث العلمي ومشاركة المجتمع,

9.5 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- دليل التحسين المستمر للجودة يتصف بالشمولية ويتناول معظم القضايا الخاصة بضمان الجودة وتعزيزها، كما وإن مرفقات الدليل تتضمن نماذج جيدة التنظيم للتخطيط، والمتابعة، وإعداد التقارير.
- تم إجراء مجموعة من الدراسات الاستطلاعية الخاصة بالرضا عن المؤسسة.

10.5 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين القيام بما يلي:

- التنفيذ الفعّال لنظام إدارة الجودة الذي وضعته جامعة أما العالمية– البحرين ومراقبته وتقييمه.
- النظر بجدية في مواطن القلق التي عبّر عنها أعضاء اللجنة الاستشارية الصناعية للبرنامج والتغذية الراجعة المتلقاة من الخريجين حول تقديم البرنامج.
- البحث عن آليات إضافية للحصول على التغذية الراجعة الخارجية حول البرنامج.
- وضع آليات مقننة ورسمية للتواصل مع المدرسين السريريين وأعضاء هيئة التدريس غير المتفرغين للحصول على التغذية الراجعة منهم.
- وضع وتنفيذ آليات حول كيفية إبلاغ الجهات ذات العلاقة بالتحسينات التي تُجرى على البرنامج.
- أعادة النظر ببرنامجها الخاص بتنمية أعضاء هيئة التدريس ووضع طرق لتحديد الحاجات الفردية لهذه التنمية وتقييم الآثار المترتبة على هذه النشاطات بالنسبة لجميع أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالتدريس، والبحث العلمي ومشاركة المجتمع.

### 11.5 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة**

## 6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب:

**إن برنامج دكتور في الطب الذي تطرحه كلية الطب بجامعة أما العالمية– البحرين غير جدير بالثقة.**